الأحاديث التي سكت عنها

الحاكم والذهبي معاً

في الجزأين الأخيرين للمستدرك وتلخيصه

(دراسة نقدية)

إعـــداد

فايـــلة يـــاما

بحث تكميلي مقدَّم لنيل درجة الماجستير في علوم الوحي والتراث

(القرآن والسنة)

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

مايو ٢٠٠٤م

ملخص البحث

هذه الدراسة تتعلق بكتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم، الذي جمع فيه الأحاديث التي هي على شرط البخاري ومسلم أو على شرط أحدهما، وهي ليست فيهما أو في أحدهما. فكان على الإمام الحاكم أن لا يذكر في هذا الكتاب إلا ما كان على هذا الشرط، ولكنه ذكر فيه ما كان على هذا الشرط، وما لم يكن عليه. وهو بجانب ذلك تساهل في تصحيح الأحاديث تساهلاً جَعَلَ الإمامَ الذهبي يتعقبه في حكمه على الأحاديث، وينبه على تساهلاته في كتاب "تلخيص المستدرك". وعلى الرغم مما قام به الإمام الذهبي فإنه ترك عدداً كبيراً من الأحاديث لم يحكم عليها. وقد جاءت هذه الدراسة محاولةً لإكمال عمل الإمام الذهبي، فقامت الباحثة باستقراء كل تلك الأحاديث التي سكت عنها الحاكم والذهبي معاً في الجزأين الأخيرين من أجزاء "المستدرك" الأربعة (بعد أن اختارت طالبة أخرى الجزأين الأولين)، ثم خرَّجتْها من مصادر الحديث الأخرى، وحكمتْ عليها مستعينةً بأقوال العلماء حول درجاتها إذا وَجَدَتْ، وإلا فقامتْ بنفسها بتقرير درجاتها من خلال دراسة أسانيدها ومتونها. وقد توصلت الباحثة من هذا العمل إلى أن عدد هذه الأحاديث في الجزأين المشار إليهما مائتان وتسعة أحاديث، مختلفة الدرجات والمراتب، فمنهما الصحيح، ومنها الحسن، ومنها الضعيف، وقليل جداً من الموضوع، وأكثر هذه الأحاديث المسكوت عن الحكم عليها رواها الحاكم دعماً لحديث الباب الذي يمثل الأصل. والنتيجة التي انتهت إليها الباحثة هي أن الحاكم والذهبي إنما لم يسكتا عن الحكم على الأحاديث غفلةً إلا قليلاً، لأنهما إنما سكتا عن الحكم على الأحاديث إما لأنهم تكررت وقد حكم عليها هو أو الذهبي في الموضع الأول، أو تكرَّرَ راوٍ في حديث قد حكم هو أو الذهبي عليه من قبل.

ABSTRACT

This study deals with Imām al-Ḥākim's book *al-Mustadrak* in which the author collected the Prophetic traditions fulfilling the combined criteria of al-Bukhārī and Muslim or those one of them, but were not narrated by them. Accordingly, it was incumbent upon al-Ḥākim to only mention in his book those traditions that satisfy the said criteria. However, he included in it traditions that were not transmitted according to those criteria. He even was so tolerant in validating traditions that Imām al-Dhahabī felt urged to criticize his judgements on traditions and to point out his indulgences in his book *Talkhīs al-Mustadrak*. Yet, despite the great job done he left many traditions, which he did, not dealt with. This study is an attempt to carry on and complete the work started by Imām al-Dhahabī. The researcher has surveyed all the traditions included in the last two volumes (another student took the first two volumes) of *al-Mustadrak* on which both al-Ḥākim and al-Dhahabī kept silent. Then, she traced them in other sources of ḥadīth and judged them based on the views of scholars concerning their degrees of authenticity. In the case of traditions on which no such views are available, the researcher ventured to decide on the authenticity of those traditions by examining their transmission chains and contents. The researcher found that the number of traditions under consideration in the two volumes she studied is 209 ḥadīths of varying degrees of authenticity. They include al-ṣaḥīḥ, al-ḥasan, al-ḍa'īf, and very few al-mawḍū'. Most of the traditions on which al-Ḥākim kept silent were actually narrated as supportive material (*shawāhid* and *mutāba'āt*) to those constituting the essential material (*uṣūl*) in chapters of the book. The researcher reached the conclusion that al-Ḥākim and al-Dhahabī mostly kept silent on certain traditions not out of forgetfulness, but for one of the following two reasons. That, if a tradition is mentioned more than once, both scholars would simply decides on its status when it first occurs. Or, if a tradition contains in its chain of transmission one narrator whose name has been mentioned in a preceding tradition whose status has been decided, then al-Ḥākim and al-Dhahabī would not feel the need to deal with it again.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Quran and Sunnah studies).

.....

Mohammed Abu Lais
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Quran and Sunnah studies).

For .....

Fathiddin Beyanouny
Examiner

This thesis was submitted to the Department of Quran and Sunnah and is accepted as partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Quran and Sunnah studies).

.....

HabeebRahman Ibramsa
Head. Department of Quran
And Sunnah

This thesis was submitted to the Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Quran and Sunnah studies).

.....

Mohamad @ Md Som Sujimon
Dean. Kulliyyah of Islamic
Revealed Knowledge and Human
Science

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is result of my own investigation, except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes giving explicit references and a bibliography is appended.

Name..Phayilah....Yama.....

Signature.....

Date..27-5-04

الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث الغير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٠٣م محفوظة لـ فايلـــــة ياما

الأحاديث التي سكت عنها الحاكم والذهبي معاً

في الجزأين الأخيرين للمستدرك وتلخيصه

(دراسة نقدية)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آليـــة كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتـــوب من الباحثة إلاّ في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنســـاخ (بشـــكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية وليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ مـــن هـــذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- ستزود الباحثة مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانها مع إعلامها عنـد تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحثة لغرض استحصال موافقتها على استنساخ هذا البحـــث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانها البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبـة. وإذا لم تستجب الباحثة خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليـــها، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقـــــها في تزويـــد المطالبين به.

أكدت هذا الإقرار فايـــلة يامـــا (فاضلة ياما)

....

التوقيع

٢٠٠٤/٥/٢٠

إلى روح والدي الحبيب في الخالدين، (مع شديد أسفي الزائد، لعدم تمكّني من تشييع جنازته فإنه ما غاب عن ناظريّ قط) لقاء ما غمرني به من نعم ومآثر، فهذّب أخلاقي، وربّاني على أخلاق القرآن، وغرس فيّ حفظ كتاب الله المجيد، رحمه الله تعالى بواسع رحمته وأفاض عليه سحائب الرحمة والرضوان، وأسكنه فسيح الجنان..

إلى والدتي الغالية أطال الله في أنفاسها، التي تحنو عليّ وتدعو لي ليل نهار، وتنتظر عودتي ومجيئي بالشهادة العلمية، والتي ظلت تشد من أزري في مواجهة الشدائد..

إلى زوجي الحبيب (أبو بندر) الذي أسبغ عليّ حمايةً ضد من يعاديني، والذي هيأ لي فرصة التفرغ للدراسة والبحث، ولولاه لما تم إنجاز هذا العمل بهذه الصورة الطيبة، حفظه الله تعالى لي ذخراً، وأبقاه بالصحة والسعادة الأبدية، وساعده على بلوغ ما يتمناه..

وإلى قرة عيني وحياتي ابني الحبيب (بندر) الذي عاش بعيداً عني من أجل الاستمرار ومواصلة مسيرتي التعليمية، والذي افتقد حضني وحناني، ورعايتي واهتمامي به جراء إنهاء هذا البحث..

وإلى الوليدة الصغيرة (دانيا) التي شاركتني في تحمل عبء إنهاء هذا العمل الشاق، والذي انتهيت منه بثمرة علمية موفقة.

وإلى هذه الجامعة (الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا) التي أتاحت لي فرصة الانتهال من مناهلها العذبة، وإلى كل المدارس التي انتهلت منها.

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي، وعصارة فكري علّني أكون قد وفيت ببعض حقهم عليّ.

شكر وتقدير

اتباعاً لقول الله تعالى على لسان سليمان عليه السلام: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة النمل: ١٩] فإن من الواجب عليّ؛ وأنا أتقدم بهذا العمل المتواضع، بعد أن يسر الله تعالى إتمامه، أن أتوجه بأخلص كلمات الشكر، والتقدير إلى أستاذي الدكتور/ **محمد أبو الليث الخير آبادي**، الذي قدَّم لي من وقته الثمين في الإشراف على بحثي العلمي مما أكسبه أصالةً وتميزاً، أفاضه عليّ من روحه العلمية الخّلاقة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وكذلك أتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى سعادة الدكتور/ **فتح الدين بيانوني** على تحمله قراءة هذه الرسالة، وإقامة أودها.

وكذا يطيب لي أن أتقدم بفائق الشكر والعرفان إلى إدارة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا أساتذتها وعمداء كلياتها ومكتبتها وسائر الموظفين لإتاحتهم لي الفرصةَ للاغتراف من منابع العلم والبحث، وتفضلها بالموافقة على إجازة هذا البحث، أدام الله علاها، وجعل فضلها على العباد موفوراً. وكذلك مركز الدراسات العليا بالجامعة.

وكذلك أرفع أغلى وأسمى عبارات الشكر إلى كل من ساندني، وساعدني في تقديم مرجع، أو دليل، أو نصيحة، أو من قَدَّمَ لي دعوة صادقة، وأخص منهم بالذكر والدتي، وزوجي الحبيب.

وأسأل الله المولى القدير أن يجزي الجميع عني خير الجزاء، وأن يجعل جميع ما قدموه لي في ميزان حسناتهم. والله ولي التوفيق

فايلة بنت زكريا ياما

محتويات البحث

الملخص بالعربي	ب
الملخص بالإنجليزي	ج
صفحة القبول	د
صفحة الإقرار	ه
صفحة حقوق الطبع	و
الإهداء	ز
شكر وتقدير	ح
محتويات البحث	ط
الفصل الأول التمهيدي: مقدمة البحث	١
١- إشكالية البحث وأسئلته	٢
٢- أهداف البحث	٤
٣- منهج البحث	٤
٤- الدراسات السابقة	٤
٥- المنهج في اختيار الأحاديث المسكوت عن الحكم عليها في المستدرك وتلخيصه	٥
٦- منهج استخدام المصادر والمراجع	٦
٧- هيكل البحث	٧
الفصل الثاني: الأحاديث التي سكت عنها الحاكم والذهبي معاً في الجزأين الثالث والرابع "تخريجها ودراستها"	٨-١٦٦
المبحث الأول: أحاديث المستدرك في الجزء الثالث	٨-١١٤
المبحث الثاني: أحاديث المستدرك في الجزء الرابع	١١٥-١٦٦
الخاتمـــة: نتائج البحث والمقترحات	١٦٧
المصادر والمراجع	١٦٨

الفصل الأول التمهيدي

مقدمة البحث

١- إشكالية البحث وأسئلته

٢- أهداف البحث

٣- منهج البحث

٤- الدراسات السابقة

٥- المنهج في اختيار الأحاديث المسكوت عن الحكم عليها في المستدرك وتلخيصه

٦- المنهج في استخدام المصادر والمراجع

الفصل الأول التمهيدي

مقدمة البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ورسولنا محمد بن عبد الله الأمين، الذي قال الله تعالى فيه: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾[1]، وعلى آله وأصحابه وأتباعه المؤمنين أجمعين، وبعد!

فقد تولى الله حفظ القرآن الكريم من التحريف والتبديل مصداقاً لقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2]، فحفظه في الصدور والسطور معاً في حياة النبي ﷺ وبعده. وأما السنة فقد قيَّض الله لحفظها من الضياع والدخيل الصحابة والتابعين وأتباع التابعين وعلماء المسلمين، وذلك عن طريق الحفظ في الذاكرة طوال مسيرتها، والتدوين في الصحف والكتب في فترات مختلفة من عهد الرسول ﷺ، وتعرضت للنسيان والخطأ والوهم، وللدس والوضع من المغرضين، فألهم الله عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – فأمر علماء الأمة الإسلامية بكتابة الحديث كتابة شاملة.

فنشطت حركة تدوين السنة في الكتب والمؤلفات، ومن أشهر القرون لتدوينها القرنان الهجريان الثاني والثالث، اللذان عُرفا بتعدد الطرق لكتابة الحديث والمحافظة عليه، واستمرت كتابته بعدهما من القرون أيضاً.

فمن العلماء مَن قام بتصنيف المصنفات التي لا تشتمل إلا على ما صح من حديث رسول الله ﷺ، كصحيح البخاري وصحيح مسلم. ومنهم من صنف المصنفات في الجرح والتعديل، حتى يقبل ما كان صحيحاً على علم، ويرد الخطأ على علم. وآخر صنف في إصلاح ما أخطأ فيه بعض الرواة من جهة الأداء والاستعمال. ومنهم من جمع في القرون اللاحقة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في المصنفات لكي يحذر أهل الإسلام منها. ومنهم

---

[1] سورة الجمعة: ٢.

[2] سورة الحجر: ٩.

من استدرك على بعض ما تقدمه من المصنفات في الحديث. وهكذا ظهرت المؤلفات والمصنفات والعلماء والمحدثون في تلك القرون الذهبية.

ومن أشهر المؤلفات في تلك القرون: الموطآت، وكتب المسانيد، والسنن، والجوامع، والمستخرجات، والمستدركات. ومن ضمن تلك المصنفات **"المستدرك على الصحيحين"** للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) المشتمل على جميع أبواب الدين، والذي نسج على طريقة الصحيحين في تخريج الأحاديث الصحيحة، فصحَّح الأحاديث إما على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما، أو على شرطه هو، أو حكم على بعضها بالضعف، وكثير من الأحاديث سكت عن الحكم عليها. بجانب كونه متساهلاً في التصحيح، لذلك تعقبه الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كتابه **"تلخيص المستدرك"** بتتبع أحكامه على الأحاديث، فقد أقره على البعض، وخالفه في البعض، وسكت عن الحكم على البعض. وما زالت أحاديث في المستدرك مسكوتاً عن الحكم عليها عند الحاكم والذهبي معاً، ولم يدرسها أحد، من حيث الحكم عليها، وبيان درجتها.

ولكن بفضل من الله وتوفيقه، قد تنبه أستاذي الدكتور محمد أبو الليث الخير آبادي، وعرض على طلبته في الدراسات العليا فكرة دراسة هذه الأحاديث، لإكمال مسيرة الإمام الذهبي، ومسيرة الآخرين من علماء السنة النبوية المطهرة وعلومها.

فاستجاب لهذه الفكرة، بعض طلابه لنيل درجة الماجستير، مثل الأخت "نور الخيرية"، فهي تقوم بدراسة مثل تلك الأحاديث في "المستدرك وتلخيصه" في الجزأين الأولين. مع ترجمة للإمامين الحاكم والذهبي رحمهما الله.

وأما أنا فاخترت في هذه الرسالة تلك الأحاديث في الجزأين الأخيرين، حسبما قرره مشرفنا الدكتور الخير آبادي. وأرجو من العلي القدير أن يوفقني لخدمة السنة النبوية في دراسة الأحاديث التي سكت عنها الحاكم والذهبي معاً.

١- إشكالية البحث وأسئلته:

تكمن إشكالية البحث في أن كتاب "المستدرك على الصحيحين" قد صُنف من ضمن كتب الحديث التي التزم أصحابها بإخراج الصحيح فيها، ولذلك اعتمد عليها العلماء

فضلاً عن العوام، ولكن الكتاب لم يطابق محتواه عنوانه في الحقيقة؛ لأن معنى "المستدرك على الصحيحين" أن لا يذكر فيه إلا ما ليس فيهما أو أحدهما من الأحاديث على شرطهما، أو على شرط أحدهما، ولكن الحاكم ذكر فيه أربعة أنواع من الأحاديث، وهي:

١- أحاديث على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما.

٢- أحاديث ليست على شرطهما أو على شرط أحدهما، ولكنها صحيحة عند الحاكم.

٣- أحاديث ضعيفة أو موضوعة نبه عليها الحاكم.

٤- أحاديث سكت الحاكم عن الحكم عليها بالصحة أو الضعف.

وبذلك عمل الإمام الحاكم عملين يحتاجان إلى التحقيق فيهما، وهما:

أولاً: أنه خلط فيه بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة. بجانب كونه متساهلاً في التصحيح[٣]. إلا أن الذهبي حاول التغلب على مشكلة التساهل هذه كما ذكرت.

ثانياً: أنه سكت عن الحكم على كثير من الأحاديث. فالبعض منها حكم عليها الذهبي، والبعض الآخر سكت عنه هو أيضاً.

لذلك فقد تناول هذا البحث تلك الأحاديث التي سكت عنها الحاكم والذهبي معاً في الجزأين الأخيرين "للمستدرك وتلخيصه". فقامت الباحثة بتتبعها وتخريجها، ودراستها وتحقيقها، للحكم عليها، وبيان درجتها، وذلك عن طريق الاطلاع عليها في كلام الأئمة المتقدمين، أو عن طريق دراسة الأسانيد والمتون إذا لم تجدها الباحثة في كلام الأئمة.

وحاولت الباحثةُ من خلال دراستها هذه الإجابةَ عن الأسئلة الآتية:

١- لماذا سكت الحاكم والذهبي معاً عن الحكم على تلك الأحاديث؟

٢- كم عدد تلك الأحاديث التي لم يحكما عليها؟

٣- ما درجتها، هل كلها ضعيفة، أو حسنة، أو صحيحة، أو خليطة بينها؟

---

[٣] انظر: **الزهراني**، محمد بن مطر: **تدوين السنة نشأته وتطوره**، المملكة العربية السعودية: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص: ١٦٦. **والخير آبادي**، محمد أبو الليث: **تخريج الحديث نشأته ومنهجيته**، ماليزيا: دار الشاكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص: ١١٦.

٤- إن كانت ضعيفة، فهل ذكرها في الأصول، أم في المتابعات أو الشواهد؟

٢- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عدة أهداف، من أهمها:

١- العناية بكتاب "المستدرك على الصحيحين" من خلال دراسة أحاديثه المسكوت عنها من قِبَل الحاكم والذهبي معا.

٢- إكمال جهود العلماء السابقين.

٣- تعريف الناس بالأحاديث الصحيحة والضعيفة في المستدرك.

٣- منهج البحث:

لقد اتبعت الباحثة في إعداد هذه الرسالة المنهجين التاليين:

أولاً: المنهج الاستقرائي: وذلك لتخريج الأحاديث المسكوت عن الحكم عليها في المستدرك وتلخيصه معاً من كتب الحديث الأصلية، وشبه الأصلية، وغير الأصلية عند الحاجة.

ثانياً: المنهج النقدي: وذلك لمعرفة درجات تلك الأحاديث من خلال أقوال الأئمة السابقين فيها، أو من خلال دراسة أحوال رواتها جرحاً وتعديلاً، ومن ثَمَّ معرفة درجات أحاديثهم. واتبعت فيه منهج الاختصار، وهو أني لم أترجم في الرسالة جميع رواة الحديث، وإنما اكتفيت بذكر النتيجة التي توصلت إليها من خلال الاطلاع على درجاتهم من كتب التراجم، وذلك خوفاً من تجاوز عدد صفحات الرسالة القدر المحدد لرسالة الماجستير، وهو أن لا يتجاوز (خمسين ألف كلمة).

٤- الدراسات السابقة:

من خلال بحثي عن الدراسات السابقة في المكتبات، ودليل الرسائل الجامعية، والإنترنت، وعن طريق استفسارات الأساتذة لم أجد فيها دراسةً حول موضوعنا، سوى كتاب المستدرك للمحقق عبد السلام علوش، الذي طبع عام ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، وقد

قام بتخريج كل أحاديث المستدرك في الهامش، ولكنه لم يحكم إلا على القليل من الأحاديث المسكوت عنها. فمن خلال استقرائي للأحاديث وقفت على مائتين وتسعة أحاديث سكت عنها الحاكم، حكم العلوش على أربعة وسبعين حديثاً منها، كما أن أرقام تسلسل الأحاديث عنده تختلف عن النسخة التي اعتمدتها.

وأما عن الإمامين الحاكم والذهبي فقد قامت الأخت "نور الخيرية" - التي شاركتني في هذا العمل ودراسة أحاديث الجزأين الأولين للمستدرك على نفس الطريقة - بذكر نبذة عنهما -كما أشرت إليه سابقاً-، وسوف تقدِّم رسالتها جاهزةً بعدي بقليل إن شاء الله.

٥- منهجي في اختيار الأحاديث المسكوت عن الحكم عليها في المستدرك وتلخيصه:

قبل أن أدخل في صميم موضوع الرسالة، أود أن أوضِّح منهجي في اختيار الأحاديث التي سكت الحاكم والذهبي معاً عن الحكم عليها، وذلك لأن بعد تتبعي تلك الأحاديث في الجزأين (الثالث والرابع) ظهر لي أن أمثال تلك الأحاديث كثيرة جداً، ومن هنا استغربت ذلك من هذين العالمين الجليلين، وبعد الفحص ظهر لي ما يلي:

١- أن أحاديث الواقدي وابن لهيعة وعلي بن زيد ومحمد بن إسحاق وحكيم بن جبير وأبي معشر ومجالد بن سعيد وعبد الله بن صالح حكم الحاكم على أول حديث ورد لهم، ثم سكت عن الحكم على أحاديثهم الأخرى فيما بعد اكتفاءً بالحكم السابق. لذلك تركت أحاديثهم الأخرى التي يُرَى أنه سكت عنها، والأمر ليس كذلك.

٢- من المعروف أن المراسيل معروفة الدرجات، لذلك لم يحكم الحاكم، ولا الذهبي على المراسيل، ومن هنا تركت أيضاً مراسيل: الزهري، ومصعب بن عبد الله الزبير، وعامر الشعبي، إذ لا يتصور غياب درجاتها عن الإمامين.

٣- هناك أحاديث مكررة في المستدرك، حكم الحاكم عليها في موضع، وسكت عنها في موضع آخر. فأبعدت أمثال هذه الأحاديث، إلا ما تغيرت طرقه أو ألفاظه عن المكان السابق فأدخلته في رسالتي.

٤- وكذلك أبعدت كل تلك الأحاديث التي وهم الحاكم في استدراكها على الشيخين أو على أحدهما، إلا ما اختلف سياقةً أو زيادةً، فأدخلته في بحثي.

٥- اعتمدت في كل أعمالي على نسخة المستدرك التي عليها تحقيق عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، والمحفوظة في CD المكتبة الألفية بعد المقارنة بينها وبين الكتاب، فالرقم الأول في الأحاديث المختارة هو الرقم التسلسلي للأحاديث في نسخة CD ولم اعتمد رقم تسلسل الحديث في نسخة علوش، والرقم الذي بعده هو رقمي المسلسل في الرسالة.

٦- منهجي في استخدام المصادر والمراجع:

نظراً لمحدودية حجم الرسالة – كما ذكرت – فقد اتبعت لكتابة مصادر الأحاديث والرواة منهج الاختصار كالآتي:

١- اكتفيت بكتابة جزء الكتاب وصفحته ورقم الحديث أو الترجمة فقط. دون ذكر الكتاب والباب للكتب المرتبة على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية.

٢- استخدمت في ذكر بعض مصادر الحديث والرجال المختصرات الآتية، والمراد منها ما يلي:

أخرجه البخاري عند الإطلاق	في صحيحه (الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ)
أخرجه مسلم	في صحيحه (بدون رقم الطبعة)
أخرجه أبو داود عند الإطلاق	في سننه (بدون رقم الطبعة)
أخرجه الترمذي عند الإطلاق	سننه أو جامعه (بدون رقم الطبعة)
أخرجه النسائي في الكبرى	السنن الكبرى (الطبعة الأولى ١٤١١هـ)
أخرجه النسائي في المجتبى	السنن المجتبى (الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ)
أخرجه ابن ماجه	في سننه (بدون رقم الطبعة)
أخرجه الطيالسي	في مسنده (بدون رقم الطبعة)
أخرجه عبد الرزاق	في مصنفه (الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ)

أخرجه ابن أبي شيبة	في مصنفه (الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ)
أخرجه أحمد عند الإطلاق	في مسنده (بدون رقم الطبعة)
أخرجه الدارمي	في سننه (الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ)
أخرجه البزار	في مسنده (الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ)
أخرجه أبو يعلى عند الإطلاق	في مسنده (الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ)
أخرجه ابن حبان عند الإطلاق	في صحيحه (الطبعة الثانية ١٩٩٣م)
أخرجه أو ذكره ابن عدي	في الكامل في ضعفاء الرجال (الطبعة الثالثة ١٤٠٩ه)
أخرجه الدار قطني عند الإطلاق	في سننه (بدون رقم الطبعة ١٣٨٦هـ)
أخرجه أو ذكره الضياء المقدسي	في الأحاديث المختارة (الطبعة الأولى ١٤١٠هـ)
ذكره الهيثمي	في مجمع الزوائد (بدون رقم الطبعة ١٤٠٧هـ)
ذكره العجلوني	في كشف الخفاء (الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ)

٧- هيكل البحث:

يحتوي هذا البحث على فصلين كالتالي:

الفصل الأول التمهيدي: مقدمة البحث.

الفصل الثاني: دراسة وتحقيق الأحاديث المسكوت عن الحكم عليها في المستدرك للحاكم وتلخيصه للذهبي، ويندرج تحته مبحثان:

المبحث الأول: خصصته للأحاديث الواردة في الجزء الثالث.

المبحث الثاني: خصصته للأحاديث الواردة في الجزء الرابع.

خاتمة البحث: وهي تتضمن النتائج والمقترحات.

المصادر والمراجع.

الفصل الثاني

الأحاديث التي سكت عنها الحاكم والذهبي معا في الجزأين الثالث والرابع "تخريجها ودراستها"

المبحث الأول: أحاديث المستدرك في الجزء الثالث

يتضمن هذا المبحث أحاديث في كتاب المغازي، وكتاب معرفة الصحابة.

المبحث الثاني: أحاديث المستدرك في الجزء الرابع

يتضمن بقية أحاديث كتاب معرفة الصحابة، وكتاب الأحكام، وكتاب البر والصلة، وكتاب الطب، وكتاب الأضاحي، وكتاب الذبائح، وكتاب التوبة والإنابة، وكتاب الأدب، وكتاب الرقاق، وكتاب الفرائض، وكتاب الحدود، وكتاب تعبير الرؤيا، وكتاب الفتن والملاحم، وكتاب الأهوال وبه انتهى الكتاب.

الفصل الثاني
الأحاديث المسكوت عنها في الجزء الثالث

المقدمـــة:

إن "المستدرك على الصحيحين" للحاكم، و"تلخيصه" للذهبي من كتب الحديـــث المرتبة على جميع أبواب الدين، والذي استدرك به الحاكم على الصحيحين ما ليس فيـــهما أو في أحدهما من الأحاديث، وهي على شرطهما أو على شرط أحدهما. إلا أن الحـــاكم متساهل في التصحيح، ونجد أن الكثير من الأحاديث في المستدرك لم يحكم عليها الحـــاكم في الظاهر، فجاء الإمام الذهبي وتعقبه وحكم على بعض الأحاديث، وسكت هو أيضا عن الحكم على بعضها.

فأخذت الباحثة هذه النقطة، وحاولت قدر المستطاع حَلّ بقايا هـــذه المشـــكلة، وذلك بتتبعِ واستقراءِ أحاديث "المستدرك وتلخيصه"، وجمعِ كل الأحاديث المسكوت عـــن الحكم عليها من قِبَلهما، وتخريجِها من كتب الحديث الأصلية وشبه الأصلية وغير الأصليـــة، ثم الحكمِ عليها من خلال آراء المحدثين وأئمة الحديث وتعليقاتهم. فإن لم تجـــد فقـــامت بدراسة أسانيدها ومتونها وحكمت عليها حسب حالها.

وقد بلغ عدد تلك الأحاديث مائتين وتسعة أحاديث في الجزء الثالث والرابع مـــن "المستدرك وتلخيصه"، ابتداءً من كتاب الهجرة إلى نهاية كتاب الأهوال. وهي مـــا بـــين الصحيح والحسن والضعيف والقليل جداً من الموضوع، أكثرها في الشواهد أو المتابعـــات، وقليل منها في الأصول. وما أخذنا أحاديث الواقدي وابن لهيعة وعلي بن زيد وحكيم بـــن جبير وأبي معشر ومجالد بن سعيد ومحمد بن إسحاق. وأيضاً مراسيل الزهـــري والشـــعبي ومصعب بن عبد الله. وكذلك الأحاديث المكررة التي حكم عليها الحـــاكم في موضـــع وسكت عن الحكم عليها في موضع آخر سواء كانت بالطريق نفسه أم بطريـــق مختلـــف لسبق الحاكم بالحكم عليه في السابق.

وكذلك قامت الباحثة بتصحيح ما وقع من التصحيفات في النســـخة المطبوعـــة للمستدرك، أو إسقاط رجل، أو زيادة آخر في الهامش، بعد وضعها بين (المعكوفتين).

المبحث الأول

أحاديث المستدرك في الجزء الثالث

ويتضمن:

- كتاب المغازي

- كتاب معرفة الصحابة

كتاب المغازي والسرايا

١/٤٣١١- أخبرني أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم القنطري ببغداد، ثنا أبو إسماعيل السلمي، ثنا سليمان بن أيوب بن سليمان بن موسى بن طلحة الطلحي، حدثني أبي، عن جدي، عن موسى بن طلحة، عن أبيه طلحة بن عبيد الله ﷺ قال: لما كان يوم أحد ارتجزت بهذا الشعر:

نحن حماة غالب ومالك نذب عن رسولنا المبارك

نضرب عنه اليوم في المعارك ضرب صفاح الكوم في المبارك

فلما انصرف النبي ﷺ يوم أحد قال لحسان: "قل في طلحة"، فأنشأ حسان وقال:

طلحة يوم الشعب آسى محمدا على سالك ضاقت عليه وشقت

يقيه بكفيه الرماح وأسلمت أشاجعه تحت السيوف فشلت

وكان إمام الناس إلا محمدا أقام رحى الإسلام حتى استقلت

تخريجه:

تفرد به الحاكم.

الحكم عليه:

الحديث ضعيف بهذا السند لأن فيه من لم أجد لهم ترجمة، وهم: أيوب بن سليمان، وسليمان بن عيسى بن موسى، وعيسى بن موسى. روى الطبراني في الكبير: ١١٢/١ رقم ١٩٧حديثا آخر بهذا السند، قال فيه الهيثمي: ١٤٧/٩: "فيه من لم أعرفهم، وسليمان بن أيوب الطلحي وثق وضعف". وقال فيه ابن حجر في التقريب: ص ٢٥٠ رقم ٢٥٣٦: "صدوق يخطئ".

كتاب معرفة الصحابة

٢/٤٦٩٨- حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا عمرو بن عبد الله الأودي، ثنا محمد بن بشر، عن موسى بن مطير، عن صعصعة بن صوحان، قال:

خطبنا علي ﷺ حين ضربه ابن ملجم، فقلنا: يا أمير المؤمنين! استخلِفْ علينا. فقال: أترككم كما تركنا رسول الله ﷺ، قلنا: يا رسول الله! استخلِفْ علينا. فقال: "إن يعلم الله فيكم خيرا يول عليكم خياركم". قال علي: فعلم الله فينا خيرا، فولى علينا أبا بكر ﷺ.

تخريجه:

تفرد به الحاكم.

الحكم عليه:

الحديث موضوع، لأن فيه موسى بن مطير كذّبه ابن معين، وقال أبو حاتم والنسائي وجماعة: "متروك". وقال الدار قطني: "ضعيف". وقال ابن حبان: "صاحب عجائب ومناكير لا يشك سامعها أنها موضوعة". ينظر ترجمته في: المجروحين لابن حبان: ٢٤٢/٢ رقم ٩١٧، والميزان للذهبي: ٥٦٤/٦ رقم ٨٩٣٥، ولسان الميزان لابن حجر: ١٣٠/٦ رقم ٤٥١. كذا حكم عليه المحقق علوش بالوضع: ١٢٤/٤.

٣/٤٧٥٢- أخبرني أحمد بن جعفر بن حمدان البزار، ثنا إبراهيم بن عبيد الله بن مسلم، ثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثني أبي، حدثني أيوب، عن أبي يزيد المدني، عن أسماء بنت عميس، قالت: كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله ﷺ، فلما أصبحنا جاء النبي ﷺ إلى الباب، فقال: "يا أم أيمن! ادعي لي أخي". فقالت: هو أخوك وتنكحه؟ قال: "نعم يا أم أيمن!". فجاء علي، فنضح النبي ﷺ عليه من الماء، ودعا له، ثم قال: "ادعي لي فاطمة". قالت: فجاءت تعثر من الحياء، فقال لها رسول الله ﷺ: "اسكني فقد أنكحتك أحب أهل بيتي إلي". قالت: ونضح النبي ﷺ عليها من الماء، ثم رجع رسول الله ﷺ، فرأى سواداً بين يديه، فقال: "من هذا؟" فقلت: أنا أسماء، قال: "أسماء بنت عميس؟". قلت: نعم. قال: "جئت في زفاف ابنة رسول الله؟" قلت: نعم، فدعا لي.

تخريجه:

أخرجه القطيعي في زوائده على فضائل الصحابة: ٧٦٢/٢ رقم١٣٤٢، والطبراني: ١٣٦/٢٤ رقم٣٦٤، عن إبراهيم بن عبد الله بن مسلم أبي مسلم الكشي به مثله.

وأخرجه النسائي في الكبرى: ١٤٣/٥ رقم ٨٥٠٩ عن إسماعيل بن مسعود، والدولابي في الذرية الطاهرة: ص ٦٥ رقم ٩٥ عن أبي خالد يزيد بن سنان، والطبراني: ١٣٦/٢٤ رقم ٣٦٤ من طريق مسلم بن إبراهيم، كلهم عن صالح بن حاتم به نحوه. وأخرجه عبد الرزاق: ٤٨٥/٥ رقم ٩٧٨١ (ومن طريقه الطبراني: ١٣٧/٢٤ رقم ٣٦٥) عن معمر عن أيوب به نحوه.

الحكم عليه:

قال الهيثمي: ٢١٠/٩: "رواه الطبراني، ورجال الرواية الأولى - وهي رواية عبد الرزاق - رجال الصحيح". قلت: وفيه أبو يزيد المدني وثقه ابن معين، وسأل أبو داود أحمد عنه فقال: "تسأل عن رجل روى عنه أيوب؟!". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه". وقال ابن حجر: "مقبول". ينظر: تهذيب الكمال للمزي: ٤٠٩/٣٤ رقم ٧٧٠٦، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٣٠٦/١٢ رقم ١٢٨٣، والتقريب له: ص ٦٨٤ رقم ٨٤٥٢. فالحديث على أقل أحواله حسن لأن أبا يزيد وثقه ابن معين ويشير إلى توثيقه كلام أحمد. ولكن كلام أبي حاتم نزله عن درجة "الثقة" إلى درجة "الصدوق".

٤/٤٨٠٣- أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا عبد الرزاق، أنبأ ابن جريج، أخبرني جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ﷺ سمى الحسن بن علي يوم سابعه، وإنه اشتق من اسمه اسم حسين، وذكر أنه لم يكن بينهما إلا الحبل".

تخريجه:

أخرجه عبد الرزاق: ٣٣٥/٤ رقم ٧٩٧٩ (ومن طريقه البيهقي في الكبرى: ٣٠٤/٩ رقم ١٩٠٧٨) به بلفظ: "أن النبي ﷺ سمى حسينا يوم سابعه، وإنه اشتق من حسن اسم حسين، وذكر أنه لم يكن بينهما إلا الحمل".

الحكم عليه:

رجال إسناده ثقات، إلا أن أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الباقر رواه بصورة مرسل: "أن النبي سمى..."، مع احتمال سماعه هذا الحديث من

جده، خاصة أنه من الرواة عنه، فأرى أنه صحيح. ينظر: التهذيب لابن حجر: ٣١١/٩ رقم ٥٨٢. وقال علوش: ١٦٦/٤: "مرسل صحيح جداً".

٥/٤٨٠٦ - حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، ثنا الحسين بن الفضل البجلي، ثنا عفان بن مسلم، ثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، سمعت عبد الله بن الحارث يحدث، عن زهير بن الأقمر - رجل من بني بكر بن وائل - قال: لما قتل علي قام الحسن يخطب الناس، فقام رجل من أزد شنوءة، فقال: أشهد لقد رأيت رسول الله ﷺ واضعه في حبوته، وهو يقول: "من أحبني فليحبه، وليبلغ الشاهد الغائب"، ولولا كرامة رسول الله ﷺ ما حدثت به أبداً.

تخريجه:

أخرجه ابن أبي شيبة: ٣٧٩/٦ رقم٣٢١٨٨، وأحمد: ٣٦٦/٥ رقم٢٣١٥٥ عن شيخهما محمد بن جعفر غندر، والبخاري في التاريخ الكبير: ٤٢٨/٣ رقم الترجمة ١٤٢١ عن عمرو بن مرزوق، والقطيعي في زوائده على فضائل الصحابة للإمام أحمد: ٧٨٠/٢ رقم١٣٨٧ من طريقي أبي الوليد وسليمان، كلهم عن شعبة به مثله. إلا أن اللفظ عندهم: "لولا عزمة، أو عزيمة" بدلاً من "ولولا كرامة".

الحكم عليه:

قال الهيثمي: ١٧٦/٩: "رواه أحمد، وفيه من لم أعرفه". قلت: لا أدري من الذي لم يعرفه الهيثمي لأن رجاله كلهم ثقات معروفون. وهم من رجال التهذيب والتقريب لابن حجر. قلت: فالحديث صحيح. وقال المحقق علوش: ١٦٧/٤: بل رجاله ثقات، ولكل من فقرتيه الأولى والثانية شواهد ما يبلغ حد التواتر".

٦/٤٨٤٦- حدثني أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، حدثنا سعيد بن عجب الأنباري، حدثني محمد بن يحيى بن الضريس، ثنا محمد بن جعفر، عن عبد الرحمن بن أبي الرجال، عن أبي اليقظان عمران بن عبد الله، عن ربيعة السعدي قال: أتيت حذيفة بن اليمان، وهو في مسجد رسول الله ﷺ، فسمعته يقول: كان رسول الله ﷺ يقول: "خديجة بنت خويلد سابقة نساء العالمين إلى الإيمان بالله وبمحمد ﷺ".